

دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي - وجهة نظر مهنية - دراسة لعينة من المحاسبين المعتمدين في الجزائر

The role of forensic accounting in reducing financial fraud methods – a professional point of view-A study of a sample of certified accountants in Algeria

Dr/ Brahmi Fouzia / د/ براهيمى فوزية¹

¹ جامعة زيان عاشور - الجلفة - ، brahmif16@yahoo.fr

تاريخ النشر: 14/06/2022

تاريخ القبول: 06/06/2022

تاريخ الاستلام: 13/04/2022

ملخص:

يهدف البحث الى التعرف على دور المحاسبة القضائية في مكافحة أساليب الاحتيال المالي والحد من الفساد المالي من خلال وجهة نظر المحاسبين المعتمدين في الجزائر . ولتحقيق أهداف البحث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة موضوع البحث وتم تصميم إستبانة وتوزيع 70 إستبانة على افراد عينة البحث وكان المسترد منها 51 إستبانة. وتوصلت الدراسة الى أن المحاسبة القضائية تسهم بدرجة عالية جدا في تحديد قضايا الفساد والاحتيال عن

توظيف التقنيات المختلفة ورفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية والتحري عن عمليات الاحتيال والحل دون وقوعها في المؤسسات والشركات الجزائرية بالإضافة الى تحديد الاضرار المادية المتكبدة او المحتملة والاضرار المترتبة عليها بدقة ..

كلمات مفتاحية: المحاسبة القضائية، الاحتيال المالي، الفساد المالي

تصنيف JEL : M40.M41

Abstract:

The research aims to identify the role of forensic accounting in combating financial fraud methods and reducing financial corruption from the point of view of certified accountants in Algeria. To achieve the objectives of the research, the descriptive analytical approach was followed for its suitability to the nature of the research topic. A questionnaire was designed and 70 questionnaires were distributed to the individuals of the research sample, and 51 questionnaires were retrieved from them. The study concluded that judicial accounting contributes to a very high degree in identifying corruption and fraud cases by employing various techniques, raising the efficiency of arbitration in financial cases, investigating fraud and solving fraud without its occurrence in Algerian institutions and companies, in addition to accurately determining the material damages incurred or potential and the resulting damages.

Keywords: forensic accounting, financial fraud, financial corruption.

Jel Classification Codes: M40.M41

Résumé:

La recherche vise à identifier le rôle de la juricomptabilité dans la lutte contre les méthodes de fraude financière et la réduction de la corruption financière du point de vue des experts-comptables en Algérie. Pour atteindre les objectifs de la recherche, l'approche analytique descriptive a été suivie pour son adéquation à la nature du sujet de recherche. Un questionnaire a été conçu et 70 questionnaires ont été distribués aux individus de l'échantillon de recherche, et 51 questionnaires ont été extraits d'eux. L'étude a conclu que la comptabilité judiciaire contribue dans une très large mesure à identifier les cas de corruption et de fraude en employant diverses techniques, en augmentant l'efficacité de l'arbitrage dans les affaires financières, en enquêtant sur la fraude et en résolvant la fraude sans qu'elle se produise dans les institutions et les entreprises algériennes, en plus de déterminer les dommages matériels subis ou potentiels et les dommages en résultant.

Mots clés : juricomptabilité, fraude financière, corruption financière

JEL :M40.M41

1. مقدمة:

مع زيادة وتنوع الاحتيال المالي والارتفاع المتواصل في معدلات الجرائم المالية والتضليل في القوائم المالية لكل من القطاعين الخاص والعام ، وما صاحب ذلك من انتشار المخاطر والأزمات المالية للعديد من منظمات الأعمال ، فقد ترتب على ذلك دعاوى والمنازعات القضائية فأصبح لابد من إنشاء محاكم خاصة لمكافحة كافة أنواع الاحتيال المالي ، بحيث تتمتع هذه المحاكم بالخبرة القانونية والمحاسبية تحت ظل مهنة مستقلة تسمى المحاسبة القضائية ، وتعد المحاسبة القضائية من الأساليب الحديثة للمحاسبة ، والتي ظهرت نتيجة للانهيارات مالية للعديد من منشآت الأعمال العالمية الكبرى ، حيث أعلنت هذه المنشآت إفلاسها وانهارها نتيجة الغش والاحتيال والتضليل في التقارير المالية ، مما أحدث أزمة ثقة مست مختلف دول العالم ومن هنا جاءت هذه الدراسة محاولة إظهار أهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي و ذلك من خلال وجهة نظر المحاسبين المعتمدين في الجزائر .

إشكالية الدراسة : تستمد مشكلة البحث من واقع الجزائر الذي أصبح فيه الفساد المالي يتزايد ويتطور مع إقتصار الجهات الرقابية على الوسائل التقليدية .

وتبرز مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي :

- ما هو دور المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيالات المالية ومكافحة الفساد المالي؟؟؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور المحاسبة القضائية في الحد من اساليب الاحتيال المالي ومكافحة الفساد المالي وذلك من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

✓ التعرف على دور المحاسبة القضائية في رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية المرفوعة من قبل الاطراف ذات العلاقة في الجزائر.

✓ التعرف على دور المحاسبة القضائية في تحديد الاضرار المالية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها في الجزائر.

✓ التعرف على دور المحاسبة القضائية في التحقيقات الحكومية والكشف عن الاحتيال في المالية في الجزائر.

اهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة من خلال الدور الهام و الفعال للمحاسبة القضائية في التحري لعمليات الاحتيال المالي و دقة تحديد الأضرار المادية الواقعة والمحتملة الوقوع وتحديد التعويضات و معالجة كافة الجوانب والتغيرات بناء على نظام رقابي فعال للحفاظ على موارد الدولة الاقتصادية و تحقيق العدالة بين الأطراف المتنازعة مما يقلص من فجوة ثقة بين مجلس الإدارة و المستثمرين.

فرضيات الدراسة: من أجل التمكن من معالجة الإشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف الجوانب التي تشكل محاور هذا

الموضوع تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في المحاسبة القضائية و رفع كفاءة التحكيم في القضايا التالية من قبل الأطراف ذات العلاقة في الجزائر.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية وتحسين عملية التحري عن عمليات الاحتيال والحوادث ووقوعها في الشركات الجزائرية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة إحصائية بين المحاسبة القضائية وبين دقة تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها في الجزائر.

الفرضية الرابعة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في المحاسبة القضائية والكشف عن عمليات الاحتيال في التحقيقات المتعلقة بالقطاع العمومي في الجزائر.
الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تطرقت لموضوع بحثنا ونذكر أهمها على سبيل الذكر لا الحصر

- دراسة دشتي 2018 ، بعنوان دور المحاسبة القضائية وتقنياتها في الحد من عمليات غسيل الأموال وتهريبها، وهي دراسة إستطلاعية في عينة من مصارف أربيل بالعراق. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دراسة دور تقنيات المحاسبة القضائية في القضاء أو التقليل من حالات غسيل الأموال وتهريبها إلى خارج القطر. من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك شبه إجماع من بين المستجيبين على أن هناك دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال وتهريبها.
- دراسة طيبشات والدليمي 2017، بعنوان المحاسبة القضائية ودورها في إكتشاف عمليات الإحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. و دراسة ميدانية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين سلطت الدراسة الضوء على مفهوم وأساليب المحاسبة القضائية وبيان المقصود لدور للمحاسبة القضائية في إكتشاف عمليات الإحتيال في الشركات الصناعية المساهمة العامة بالإحتيال المالي، بالإضافة إلى بيان دور المحاسبة القضائية في إكتشاف عمليات الإحتيال المالي في الشركات الصناعية. من أهم النتائج التي تم التوصل إليها وجود دور للمعرفة و المهارات المحاسبية، والمهارات التدقيقية، المعرفة والمهارات القانونية، و مهارات التحري وبشكل واضح إكتشاف عمليات الإحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

- دراسة Enoch 2019 بعنوان (Forensic Accounting And Financial Fraud Control A Cross Sectional Analysis of Nigerian Public Sector) المحاسبة القضائية والسيطرة على الاحتيال المالي :تحليل قطاعي للقطاع العام النيجيري .)

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير المحاسبة القضائية للسيطرة على الاحتيال المالي في القطاع العام النيجيري، وتم تقييم ذلك من خلال هدفين يتمثل الأول في تقييم تأثير المحاسبة القضائية على بيانات الإثبات. ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المحاسبة القضائية هي أداة ضرورية لكشف ومنع الإحتيال والجريمة المالية في القطاع العام، والتحقيق القضائي هو أفضل وسيلة لجمع الأدلة المالية التحليلية ضد مرتكبي الإحتيال، وعلى الرغم من مزايا المحاسبة القضائية الواضحة فإن المجال الفرعي لمهنة المحاسبة جديد نسبياً ويواجه تطبيقه في الإقتصاديات النامية عقبات، إضافة إلى أن المحاسبة القضائية تفتقر اليوم إلى إستقلالية مهنية تؤدي إلى عجز تقني عن جميع المعلومات المقبولة للمحكمة وسوء جودة الخدمة، وتعد القوانين والمعايير التنظيمية المتناقضة عاملاً آخر يؤثر على خدمة المحاسبين القضائيين في القطاع العام النيجيري.

-دراسة زهير زواش، وبن حركو غنية 2019، بعنوان دور الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من جرائم الإحتيال المالي . خلصت هذه الدراسة الى ان المحاسبة القضائية تتطلب مجموعة من المهارات المحاسبية و التدقيقية والقانونية ومهارات التحري بهدف الوصول إلى الحقائق وتكميم الأضرار وفض النزاعات، وذلك بإستخدامها لمجموعة من التقنيات تساعدها على تحقيق ذلك.

ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات ان دراستنا هدفت الى تسليط الضوء على دور المحاسبة القضائية في مكافحة أساليب الاحتيال المالي والحد من الفساد المالي من وجهة نظر المحاسبين المعتمدين في الجزائري من وجهة نظر مهنية.

2. مفهوم المحاسبة القضائية

قبل التطرق إلى مفهوم المحاسبة القضائية لابد من الإشارة إلى أن هناك مسميات أخرى تدل عليها كالمحاسبة الجنائية، أو المحاسبة العدلية، أو المحاسبة التحقيقية، أو الإستقصائية، أو الخبرة القضائية المحاسبية، أو مراجعة الإحتيال وغيرها من المصطلحات التي توحى بأن المهنة تطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع.

لقد نشأت المحاسبة القضائية وتطورت نتيجة عوامل إقتصادية وقانونية مختلفة أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدماتها، فبرزت المحاسبة القضائية بأدواتها المختلفة كفن وعلم للبحث والتحرري عن الحسابات التي تظهر سلوكا غير إعتيادي للتأكد من وجود إحتيال مالي أو عدم وجوده. وفيما يلي بعض التعاريف للمحاسبة القضائية .

- تعرف المحاسبة القضائية بأنها عبارة عن إحدى المجالات المهنية التي تتضمن استخدام مفاهيم وتطبيقات المحاسبة وأساليب المراجعة لحل المشاكل القانونية ومواجهة جرائم الاحتيال والفساد المالي وتحديد الأشخاص المسؤولين عنها (Krstic, 2009, pp. 295-302).
- كما عرفت المحاسبة القضائية بمجال أو حقل من حقول المعرفة المحاسبية والمتخصصة في توضيح الالتزامات التي تنجم عن النزاعات الفعلية والمتوقعة بين الأطراف المتنازعة للمحكمة (الجليلي، 2012، صفحة 156)
- ولقد عرفها Harty أيضا بأنها العلم الذي يتعلق بتطبيق المعرفة المالية والمحاسبية، والضريبية والمراجعة في التحليل والتحقيق والاستفسار، واختبار وفحص المسائل المتعلقة بالقانون المدني، والقانون الجنائي والتشريعات في محاولة للوصول إلى الحقيقة وتقديم رأي خبير..
- كما عرفت المحاسبة القضائية بأنها النظرة الشاملة للتحقيق في الغش حيث تتضمن منع الغش بالإضافة إلى تحليل ضوابط الرقابة الداخلية المقاومة للغش، وجمع أدلة الإثبات والمعلومات المرتبطة بالغش سواء كانت مالية أو غير مالية، وكتابة التقرير للإدارة أو المحكمة لدعم التقاضي (أحمد، 2014، صفحة 54).
- من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن المحاسبة القضائية هي " مجال متخصص للممارسة المحاسبية، كتيار ما يتم اللجوء إليها في قضايا الإحتيال و الإختلاس لشرح طبيعة الجريمة المالية في المحكمة، حيث تستخدم فيها مهارات المحاسبة، التدقيق، المالية، الأساليب الكمية، ومجالات معينة من القانون، ومهارات البحث والتحقيق لإجراءات فحص في الشؤون المالية، وذلك من أجل إعداد تقرير الخبير أو إفادة الشهود لإثبات الواقع الحالي والتنبؤ بالنزاع المستقبلي، والعمل المحتمل كشاهد خبير في الإجراءات القانونية".

3. أهداف المحاسبة القضائية

تهدف المحاسبة القضائية إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها (الجبوري، 2012).

- جمع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مبني محايد للمساعدة في تأييد الدعاوى القضائية.
- إعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة، الخبرة، و المهارة بالمحاسبة و المراجعة، و مهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين للمساهمة في تأييد الدعاوى القضائية و مساعدة القضاء في إقرار الحق و تحقيق العدالة.
- حماية المال العام من أعمال الغش و الاحتيال و سوء الاستخدام و المساهمة في رفع كفاءة وفعالية وظيفة مهنة المراجعة الخارجية.
- تقييم الأضرار الناتجة عن إهمال المراجع الخارجي؛
- اكتشاف الاختلاس، تحديد كميته و الإجراءات القضائية التي تتخذ بشأنه؛
- جمع الأدلة في الدعاوى القضائية.

4. المحاسبة القضائية في الجزائر

أما في الجزائر فان المحاسبة القضائية بمفهومها الذي حددناه أنفا غير موجودة وغير مطبقة، إلا ما ذكرته المادة 11 من القانون 01 - 10 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والتي ألزمت مراجع الحسابات بإبلاغ وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة، في حالة معاينة لمخالفة معينة، كان قد أطلع مجلس إدارة الشركة عليها، ولم يتخذ هذا الأخير الإجراءات المناسبة حيالها.

تسمى المحاسبة القضائية في الجزائر بالخبرة القضائية وهي وسيلة إثبات وإجراء مساعد للقاضي، ويمكن تعريف الخبرة القضائية في مجال المحاسبة بأنها معاملة يعهد بها القاضي إلى أفراد لديهم معرفة قانونية تقنية من أجل الحصول منهم على المعلومات التي يحتاجها للبت في القضية هؤلاء الأفراد يتمثلون في الخبير المحاسبي أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد حسب القانون رقم 01 - 10 المؤرخ في 27 جوان 2010 و المتعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

و تحدد شروط التسجيل وشروط التدخل لدى مختلف المحاكم. بالمرسوم المؤرخ في 08 جوان 1996 الذي يحدد طرق التسجيل في قوائم الخبراء، و المرسوم التنفيذي رقم 310 - 95 المؤرخ في 10 أكتوبر 1995 الذي يحدد شروط و طرق التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين و تحديد حقوقهم و التزاماتهم..

5. الفساد المالي في الجزائر

يعتبر الفساد آفة على المجتمع المعاصر وهو ظاهرة وبائية تدمر النفس البشرية وتهدم القيم والأخلاق ناهيك عما يسببه من شلل في عملية البناء والتنمية لاقتصادية والتي تنطوي على تدمير لاقتصاد.

وتتجلى مظاهر الفساد المالي في الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، وإعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة، وقروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات، وعمولات عقود البنية التحتية والعمولات والإتاوات المحصلة بحكم المناصب، والإسراف في استخدام المال العام الذي يأخذ أشكالا وصورا مختلفة (أكثرها انتشارا هي تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث والرواتب المدفوعة بلا عمل حقيقي على حشد الأصحاب والمرافقة والحراسة، فضلا عن المبالغة في استخدام السيارات الحكومية في الأغراض المنزلية والشخصية، وإقامة الحفلات الترفهية في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع لكبار المسؤولين تملقا ونفاقا)، ومن أخطر هذه الصور لجوء الإدارات والمؤسسات إلى استقدام خبراء أجنبية ذات تكلفة اقتصادية ومالية عالية، في وقت تكون فيه الخبرات الوطنية على أتم استعدادها وجاهزيتها بتكلفة مالية رمزية مقارنة بتلك التي تدفع بالعملة الصعبة (أمين، 2018، صفحة 174)

بالنظر لتقارير منظمة الشفافية الدولية (Transparency international report) للفترة الممتدة بين عام(2014-2019) نجد أن الجزائر تحتل مراتب متقدمة في حالت الفساد المالي و الإداري مقارنة بالترتيب المعتمد لدول العالم كما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (1) تقرير منظمة الشفافية الدولية حول ترتيب دول العالم من حيث الفساد رتبة الجزائر-

السنة	الرتبة	العدد الكلي للدول
2014	100	175
2015	88	168
2016	108	176
2017	112	180
2018	105	180
2019	106	180

المصدر <https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-globa>

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في تصنيف الدول الأقل فسادا في العالم، والأقل شفافية ما بين سنتي 2014 و 2019 بحيث أنه كلما بعدت مرتبة الدولة قلت الشفافية و ازداد الفساد المالي، و عليه يمكن الإشارة إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة القضائية في الكشف و الحد من انتشار و استفحال مختلف ظواهر الفساد المالي في البيئة الجزائرية وإمكانية استخدامها كأداة لمساعدة الدولة في تقييم المخاطر التي تهدد الأمن العام لاقتصاد البلاد.

6- دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي

يجمع علم المحاسبة القضائية بين المعرفة المحاسبية والقانونية، والمهارات اللازمة للتحري والبحث عن الحقائق حول المسائل والادعاءات التي يمكن أن تتعرض لها للمنشآت، من خلال استخدام الطرق الكمية والنوعية اللازمة، وتقييم وايقال النتائج بالطريقة الصحيحة (الجبوري، 2012، صفحة 69) وتعمل المحاسبة القضائية على الحد من أساليب الإحتيال المالي من خلال قيامها بالوظائف التالية (Kristic, 2009, p. 66) :

- قيام المحاسبة القضائية بالتحقق من الدعاوي المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة، حيث يقوم المحاسب القضائي بالتحري عن هذه الدعاوي، وتقييم الأضرار الاقتصادية المترتبة عليه، واحتساب قيمة التعويضات اللازمة، وما يرافق ذلك من مثول المحاسب القضائي أمام المحكمة كشاهد خبير، من أجل تحديد الأسباب والأفراد المسؤولين قضائياً.

- التحري عن عمليات الاحتيال والكشف عنها والحد منها، وذلك من خلال تكليف المحاسب القضائي بمراجعة المستندات والوثائق والسجلات المحاسبية، وذلك للتأكد من خلوها من بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة مثل الرسملة الخاطئة للمصاريف، أو المغالاة في تقييم بنود المخزون.

- تقدم المحاسبة القضائية الاستشارات والمعلومات اللازمة للمنشآت للوقاية من عمليات الإحتيال، مثل مراجعة النظام المالي وتعديله حسب متطلبات المعايير المحاسبية، ومراجعة نظام الرقابة الداخلية ومعالجة نقاط الضعف الموجودة فيه.

7- منهجية الدراسة

7-1 مصادر جمع البيانات :

- المصادر الثانوية: تمثلت في الكتب والدوريات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: تمثلت في استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات المتعلقة بأراء واتجاهات عينة الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام:

❖ تضمن القسم الأول خطاب تم توجيهه الى المستجيبين، وقد تضمن هدف الدراسة وعنوانه.

❖ القسم الثاني فقد تضمن المعلومات الشخصية المتعلقة بعينة الدراسة، كالجنس والعمر والخبرة

❖ القسم الثالث فقد تكون من سبعة عشرة فقرة مثلت فرضيات الدراسة، تم تصميمها حسب مقياس ليكرت، حيث طلب من المستجيب اختيار الجواب الذي يراه مناسباً وكانت خيارات الإجابة كما يلي:

5	4	3	2	1
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

7-2 مجتمع وعينة الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين القانونيين الجزائريين. أما عينة الدراسة فقد كانت عينة عشوائية بلغت 51 مستجيباً، من المحاسبين القانونيين الذين يمارسون اعمالهم في الشركات والمكاتب المحاسبية في الجزائر، حيث تم توزيع 70 استبانته، عاد منها 51 استبانة خضعت للتحليل الإحصائي. ويمكن وصف عينة الدراسة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2) وصف عينة الدراسة

الوصف	الجنس		العمر			المؤهل العلمي			الخبرة العلمية في المجال المحاسبي		
	ذكر	أنثى	اقل من 25	من 25 إلى 36	من 36 إلى 46	ليسانس	ماجستير	دكتوراه	اقل من 3 سنوات	من 3 إلى 8 سنوات	من 8 سنوات فأكثر
المجموع	46	25	46	36	25	46	36	25	16	8	16

		15 سنة	حتى 7 سنوات	سنوات				45 سنة	35 سنة	سنة			
العدد	41	10	15	21	06	23	21	09	21	15	10	41	
النسبة	80.4	19.6	29.4	41.2	11.8	45.1	41.2	17.6	41.2	29.4	19.6	80.4	

3.6. التحليل الإحصائي للبيانات :

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات حسب برنامج SPSS:

- اختبار ثبات أداة القياس (المصدقية) (Reliability Analysis) (α)

تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة، والاتساق الداخلي بين إجابات

المستجيبين. حيث بلغ معامل الثبات α 73.2% وتعتبر ممتازة مقارنة مع النسبة المقبولة وهي 60%.

- اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogrov- Smirnov)

تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي لاختبار وتحديد مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وبعد إجراءات التحليل الإحصائي اللازم تبين ان البيانات موزعة طبيعياً، حيث بلغت Z المعنوية لكافة الفرضيات أكبر من مستوى الدلالة 5%، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي

الفرضية	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الرئيسية
المعنوية Z	1.012	1.570	1.510	1.341	816

اختبار قوة النموذج:

يستخدم اختبار قوة النموذج للتأكد من عدم وجود تداخل بين الفرضيات، حيث تستخرج مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة (Correlation Matrix)، ويحتسب معامل التضخم (VIF) Variance Inflationary Factor والذي بلغ 1.502، أي أقل من 5، ويعني عدم وجود تداخل بين فرضيات الدراسة، وتم حساب VIF كما يلي:

$$VIF = \frac{1}{1 - R^2} = \frac{1}{1 - (0.578)^2} = 1.502$$

وتمثل R أعلى قوة ارتباط وردت ضمن مصفوفة الارتباط، وفيما يلي مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة:

جدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة :

الفرضية	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
الاولى	1	.456**	.196	.578**
الثاني	.456**	1	.458**	.419**
الثالثة	.196	.458**	1	.275
الرابعة	.578**	.419**	.275	1

**الارتباط ذو دلالة عند مستوى (0.01 على الطرفين)

اختبار الفرضيات

تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

اختبار One Sample T-Test عند مستوى معنوية دلالة 5% وحسب قاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية

إذا كانت T المحسوبة اقل من القيمة الجدولية لها ، ورفضها اذا كانت اكبر.

استخدام الأسلوب الوصفي التحليل (Descriptive Analysis). والذي يتضمن التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لقبول أو رفض فقرات الفرضية.

وقد تم التوصل إلى ما يلي

الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال في الجزائر. وبين الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الاحصائي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.376	3.509	رفض	0.00	1.986	9.675

بما أن T المحسوبة بلغت أكبر من T الجدولية ، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال في الجزائر.

✓ الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية ورفع كفاءة التحكم في القضايا

المالية من قبل الأطراف ذات العلاقة في الجزائر وبين الجدول التالي نتائج التحليل الاحصائي للفرضية:

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الأولى

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.553	3.702	رفض	0.00	1.986	9.059

بما أن T المحسوبة بلغت أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية ورفع كفاءة التحكم في القضايا المالية من قبل الأطراف ذات العلاقة في الجزائر. وبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (7) الفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بتحديد فيما إذا كان هنالك نشاط إجرامي مرتبط بسجلات الشركة التجارية.	4.275	0.695
-2	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بمراجعة الوثائق المالية للتعرف على هوية الجاني أو مرتكب الاحتيال في القضايا المرفوعة من الجهات ذات العلاقة.	3.824	0.793
-3	يساعد المحاسبون القضائيون المحامين والقضاة على فهم وتطبيق المسائل المحاسبية في القانون والقضايا المتنازع عليها.	3.725	1.021

0.944	3.431	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بالكشف عن الرسملة الخاطئة للمصاريف بهدف الاحتيال او الاختلاس.	-4
1.278	3.255	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بالكشف عن المغالاة في تقييم المخزون السلعي بغرض التلاعب أو الاحتيال.	-5
0.553	3.702	دور المحاسبة القضائية في رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية المرفوعة من قبل الاطراف ذات العلاقة في الجزائر.	

يظهر الجدول رقم 7- اتجاهات المستجيبين الإيجابية نحو جميع فقرات الفرضية الأولى حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات أكبر من 3 ، كما بلغ الانحراف المعياري لمعظمها أقل من 1 .

✓ الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وتحسين عملية التحري عن عمليات الاحتيال والحوال دون وقوعها في الشركات الأردنية. والجدول التالي رقم 8- يظهر نتائج التحليل لهذه الفرضية:

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الثانية

الانحراف المعياري	الحسابي الوسط	العدمية نتيجة الفرضية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.489	3.422	رفض	0.00	1.986	6.162

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وتحسين عملية التحري عن عمليات الاحتيال والحوال دون وقوعها في الشركات الجزائرية. ويبين الجدول التالي رقم 9- الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (9) المتعلقة بالفرضية الثانية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بمراجعة وتقييم النظام المالي بالشركة وتعديله لمنع حدوث عمليات الاحتيال..	4.275	0.695
-2	يقوم المحاسبون القضائيون بمراجعة نظام الرقابة الداخلية والإجراءات الداخلية في الشركة ومعالجة نقاط الضعف والثغرات في الشركة التي قد تؤدي الى الاحتيال.	3.608	0.723
-3	يطلب من المحاسبين القضائيين تقديم الاستشارات لمنع حدوث عمليات الاحتيال في الشركات.	3.353	0.627
-4	يقوم المحاسبون القضائيون بتوعية الموظفين العاملين في الشركة بالعقوبات التي قد يواجهونها في حالة ارتكابهم أي من عمليات السرقة أو الاختلاس أو الاحتيال.	2.843	0.758
	دور المحاسبة القضائية في التحري عن عمليات الاحتيال والحوال دون وقوعها في الشركات.	3.422	0.489

أظهر الجدول اتجاهات المستجيبين الإيجابية لجميع فقرات الفرضية الثانية حيث بلغ الوسط الحسابي لمعظم الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري لمعظم الفقرات أقل من 1 ..

✓ الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وبين دقة تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها في الجزائر. ويبين الجدول التالي رقم 10- نتائج التحليل:

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المحسوبة T	T الجدولية	SIG T	العدمية نتيجة الفرضية	الحسابي الوسط	الانحراف المعياري
4.614	1.986	0.00	رفض	3.324	0.501

بلغت T المحسوبة أكبر من T الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وبين دقة تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها في الجزائر. ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (11) الفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الفقرة
0.698	3.588	يعتبر تحديد الأسباب والأفراد المسؤولين عن وضع الشركة موضع مسؤولية من مهام المحاسبين القضائيين.	-1
0.896	3.275	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بتتبع وتحديد مكان الأصول المفقودة بغرض استردادها وتحديد المسؤول عن ارتكاب الاحتيال.	-2
1.045	3.216	يقوم المحاسبون القضائيون بجمع الأدلة المالية التي يتم الاعتماد عليها في تحديد المطالبات القانونية المتعلقة بالخسائر أو الأضرار المتكبدة أو المحتملة.	-3
0.783	3.216	يعمل المحاسبون القضائيون على إجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويضات المطالب بها امام المحكمة ضد الشركة..	-4
0.501	3.324	دور المحاسبة القضائية في تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها بدقة في الجزائر.	

أظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين نحو فقرات الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري لمعظم الفقرات أقل من 1. وبالتالي تأكيد الدور الهام الذي يقوم به المحاسب القضائي في تقدير الأضرار المادية وقيمة التعويضات العادلة المترتبة عليها، في القضايا المالية قيد التحكيم.

✓ الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية والكشف عن عمليات الاحتيال في التحقيقات المتعلقة في القطاع الحكومي في الجزائر. ويظهر الجدول التالي رقم 12- نتائج التحليل:

جدول رقم (12) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

المحسوبة T	T الجدولية	SIG T	العدمية نتيجة الفرضية	الحسابي الوسط	الانحراف المعياري
8.628	1.986	0.00	رفض	3.588	0.487

بلغت T المحسوبة أكبر من T الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية والكشف عن عمليات الاحتيال في التحقيقات المتعلقة في القطاع الحكومي في

الجزائر. ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (13) الفقرات المتعلقة بالفرضية الرابعة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	يساعد المحاسبون القضائيون الحكومة في تقييم السجلات المصرفية والمحاسبية للأطراف المشبوه فيهم.	3.784	0.923
2-	يطلب المحاسبون القضائيون بالمثل أمام المحكمة كشهود خبراء عند الحاجة لذلك.	3.686	1.029
3-	يعمل المحاسبون القضائيون في البحث عن أية إشارة أو دليل يتعلق بوجود أي نشاط مشبوه أو احتيال من قبل الأشخاص أو الشركات تجاه أموال الحكومة.	3.549	0.642
4-	يتم تكليف المحاسبين القضائيين بتحرير التقارير الخبيرة عن الأعمال التي أنجزوها.	3.333	0.554
	دور المحاسبة القضائية في التحقيقات الحكومية والكشف عن الاحتيال في هذا المجال في الجزائر.	3.588	0.487

أظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين نحو فقرات الفرضية حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع فقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري أقل من 1.

8- الخاتمة:

من خلال دراستنا لدور المحاسبة القضائية كآلية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر، وتعرضنا لأبرز المفاهيم المرتبطة بكل من المحاسبة القضائية والفساد المالي، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

النتائج:

- تطبيق المحاسبة القضائية بمفهومها الحديث يساهم في التصدي لمختلف أنواع الفساد والجريمة المالية بحيث انها تساهم في رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة في المحاكم الجزائرية، كما يعمل المحاسبون القضائيون على مساعدة القضاة والمحامين على فهم وتطبيق المسائل المحاسبية في القانون.
- للمحاسبة القضائية دور كبير في مرحلة ما قبل حدوث الاحتيال وما قد يؤدي اليه من منازعات؛ يعتبر أكثر منفعة، وأقل تكلفة على الجهة ذات العلاقة، ويحد إلى حد كبير من حالات الفساد والاحتيال المالي.
- يعمل المحاسبون القضائيون على تحديد الاضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها بدقة في الجزائر.
- يساعد المحاسبون القضائيون الحكومة في تقييم السجلات المصرفية والمحاسبية للأطراف المشتبه فيهم، ويتم تكليفهم بتحرير التقارير الخبيرة عن الأعمال التي أنجزوها، وبذلك فالمحاسبة القضائية تساهم في التحقيقات الحكومية والكشف عن الاحتيال في هذا المجال في الجزائر.
- يعد الفساد المالي عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التوصيات: وبناء على هذه النتائج المتحصل عليها نوصي بما يلي:

- ✓ العمل على زيادة الاهتمام والوعي لدى المحاسبين والمختصين بأهمية مهنة المحاسبة القضائية في مكافحة الجرائم المالية المختلفة لتمكينهم من القيام بعمليات التقييم كما يجب وتدريبهم على التحري والكشف عن عمليات الإحتيال.
- ✓ ضرورة اهتمام الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين الجزائرية بمادة المحاسبة القضائية، من خلال تضمينها في المناهج والخطط والدراسية الموجهة لطلبة أقسام المحاسبة، من أجل تخريج دفعات ملمة بهذا الفرع المهم من المحاسبة.
- ✓ التنسيق بين الهيئات المحاسبية المهنية والجامعات والمعاهد العلمية الوطنية و الدولية ، من أجل التوعية بالدور الهام للمحاسبة القضائية في مجال مكافحة الفساد المالي.
- ✓ العمل على إصدار تشريعات وقوانين خاصة تضبط وتؤطر عمل مهنة المحاسبة القضائية وتبرز أهميتها في مواجهة مختلف مظاهر الجريمة والفساد المالي ودورها في الحفاظ على الحقوق وإحقاق العدالة الاجتماعية.

9- قائمة المراجع:

اللغة العربية:

- ابراهيم، ط. ر. (2017). المحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية- دراسة ميدانية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين .مجلة الكلية الإسلامية الجامعة النجف الأشرف.
- أحمد، ل. أ. (2014). *قراءات في المحاسبة والمراجعة القضائية*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- الجبوري، ن. ج. (2012). دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات لاحتتيال المالي .مجلة العلوم الاقتصادية والادارية.
- الجليلي، (2012). دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال " دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيديرالي (Vol. 93) " ج. الموصل (Éd.)، الموصل، العراق: مجلة الادارة والاقتصاد.
- أمين، د. خ. (2018). دور المحاسبة القضائية وتقنياتها في الحد من عمليات غسيل الأموال وتهريبها (استطلاعية في عينة من أربيل..). مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية.
- غنية، ز. ز. (2019). دور الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من جرائم الاحتيال المالي(دراسة حالة في شركة أنرون وجنرال إلكتروك). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،
- Enoch., O. K. (2019). Forensic Accounting and Financial Fraud Control A Cross Sectional Analysis of Nigerian Public Sector". *Jornal of Forensic Accounting & Fraud Investigation (JFAFI)*.
- Kristic, J. (2009). *The Role of Forensic Accountants in Detecting Frauds in Financial Statements* (Vol. 06). Economics and organisation.